

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٩٦

الخميس، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٤/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيدة أوبونغ - نتيري	(غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	أيرلندا	السيد راين
	البرازيل	السيد دي أوليفيرا فريتاس
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد دومبيني نديزغنا
	فرنسا	السيد أولميدو
	كينيا	السيد كيماي
	المكسيك	السيد سيسنيروس تشافيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاروكي
	النرويج	السيد هاينس
	الهند	السيد فنيانو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود

## جدول الأعمال

الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن  
(S/2022/698)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-69879 (A)



أُفتتحت الجلسة الساعة ١٤/٣٥.

## إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

## الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ موجهة من الأمين

العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/698)

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2022/865، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/698، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أيرلندا، البرازيل، فرنسا، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

لا يوجد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، الصين، غابون، غانا

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١١ صوتاً مؤيداً، من دون معارضة، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٦٦٢ (٢٠٢٢).

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر أعضاء المجلس على ما قدموه من دعم اليوم في اتخاذ القرار ٢٦٦٢ (٢٠٢٢). فالقرار يستكمل العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال في دعم الصومال وإضعاف حركة الشباب. وقد كانت عملية التفاوض معقدة. وعليه، أشكر الأعضاء على النهج البناء الذي اتبعوه وما أبدوه من مرونة طوال الوقت. وبالرغم من تباين وجهات النظر والتركيز الذي شهدناه في سياق وضع القرار في صياغته النهائية، فإن الاتجاه العام واضح. لقد أحرز تقدم سياسي في الصومال في بيئة أمنية وإنسانية بالغة الصعوبة، واتفق المجلس على الإقرار بذلك ودعم جهود الصومال.

وقد أبرز التقييم التقني الأخير التقدم الذي أحرزه الصومال في تحسين إدارة الأسلحة والذخائر. ولذلك، نتني المملكة المتحدة على الصومال وستظل ملتزمة بالعمل مع الصومال وشركائه لدعم مواصلة إحراز تقدم. وتوفر النقاط المرجعية التي تحددت عقب إجراء التقييم التقني خارطة طريق واضحة للصومال وشركائه ستساعد المجلس في إجراء المزيد من التغييرات على التدابير المتعلقة بالأسلحة والذخيرة في المستقبل. ومن شأن الخطوات التي اتخذت اليوم أن تبسط العمليات بالنسبة للصومال وشركائه وتساعد في تسريع مسيرتهم.

أخيراً، فإن قرار مجلس الأمن ٢٦٦٢ (٢٠٢٢) يُحكم القبضة على حركة الشباب، بالإضافة إلى ما يقدمه من دعم إلى الصومال. وبعث المجلس، بتغييره اسم لجنة الجزاءات، برسالة واضحة مفادها أن الهدف هو حركة الشباب. وستواصل المملكة المتحدة العمل عن كثب مع الصومال والمنطقة دعماً لمكافحة حركة الشباب وتنتقل إلى

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):  
أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المملكة المتحدة، بوصفها القائمة على الصياغة، على جهودها الدؤوبة في تيسير المفاوضات بشأن القرار المهم الذي اتخذناه من فورنا (القرار ٢٦٦٢ (٢٠٢٢)). وترحب الإمارات العربية المتحدة باتخاذ القرار الذي يركز على وضع حد للتهديد الذي تشكله حركة الشباب، وذلك أساسا من خلال الجزاءات محددة الأهداف. والمجلس، إذ يفعل ذلك، يدين إدانة قاطعة الأنشطة الإرهابية لحركة الشباب التي، كما نتفق جميعا، لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في الصومال والمنطقة الأوسع نطاقا.

وتود دولة الإمارات العربية المتحدة أن تشيد بجهود حكومة الصومال وما أحرزته من تقدم في مجال إدارة الأسلحة والذخائر وتطوير قوات الأمن في البلد والتصدي لحركة الشباب. ويحتاج الصومال الآن أكثر من أي وقت مضى إلى دعم دولي متجدد فيما يواصل إظهار استعدادة لتنفيذ الإصلاحات الرئيسية اللازمة لضمان مستقبل مزدهر لشعبه. إن التحديات التي يواجهها الصومال معقدة. ولذلك، من الأهمية بمكان تمكين حكومة الصومال من التصدي بفعالية للتهديدات المتنامية لأمنها. وتعتقد الإمارات العربية المتحدة أن الجزاءات ينبغي أن تراعي الاحتياجات والبيئة المتغيرة في الميدان. وينبغي للمجلس أن يستعرض باستمرار الجزاءات التي يفرضها وأن يظل مستعدا لمواصلة تخفيف القيود.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على عنصر حاسم الأهمية يجب أن يكون جزءا من أي مناقشة نجريها بشأن مكافحة الإرهاب، وهو أهمية عدم ربط الإرهاب بالدين. ونرحب بإدراج فقرة في قرار اليوم، اقترحتها الإمارات العربية المتحدة والأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس بصورة مشتركة لإدانة محاولات الجماعات الإرهابية صياغة روايات مشوهة تستند إلى تحريف الدين وتشويهه. وقد قالها المجلس من قبل ويتعين أن يواصل قولها: إن الإرهاب لا يمكن ولا ينبغي ربطه بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية.

في الختام، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بدعم السلام والاستقرار في الصومال.

إجراء مزيد من المناقشات من خلال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن حركة الشباب.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تصوت مؤيدة لتمديد ولاية فريق الخبراء المعني بالصومال وتجديد حظر توريد الأسلحة وحظر السفر وتدابير تجميد الأصول لمدة ١٢ شهرا أخرى. ونرحب بالتقدم الجدير بالثناء الذي أحرزته حكومة الصومال الاتحادية في إدارة الأسلحة والمخزونات. وتعكس التعديلات المنصوص عليه في القرار ٢٦٦٢ (٢٠٢٢) ذلك التقدم الكبير. ونأمل أن نشهد استمرار ذلك التقدم، الذي من شأنه أن يزيد من تخفيف الحظر المفروض على الأسلحة.

إن نظام الجزاءات الذي اعتمد اليوم مصمم خصيصا للسباق الصومالي لدعم حكومة الصومال الاتحادية وتمكينها من اتخاذ إجراءات قوية من خلال استراتيجيتها المكونة من ثلاثة أجزاء لمكافحة حركة الشباب، بالاقتران مع شراكتها وتعاونها مع المجتمع الدولي لحرمان حركة الشباب من الموارد ومنع استغلال الحركة للنظام المالي وكبح أنشطتها الإرهابية ومعالجة الدوافع الكامنة وراء النزاع الطويل الأمد في الصومال.

ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تنفيذ القرار ٧٥١ (١٩٩٢) القائم بشأن حركة الشباب، بما في ذلك التدابير الرامية إلى المساعدة في كبح قدرة حركة الشباب على الحصول على الأموال والأسلحة وغيرها من أشكال الدعم التي تحتاجها لتنفيذ هجمات، وفي الوقت نفسه دعم مؤسسات الأمن والشرطة الصومالية بالموارد التي تحتاجها لمكافحة الإرهاب وتأمين المواطنين. كما نحث جميع الدول الأعضاء على دعم إدراج اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) المتعلق بحركة الشباب لأسماء الأفراد والجماعات وأنصارها في قوائمها. وتبرهن عمليات الإدراج هذه في قائمة الجزاءات على أن المجتمع الدولي سيدعم مساهمة من يقوضون السلام والأمن في الصومال ويضع حدا لإفلاتهم من العقاب.

ونحن ملتزمون تجاه الشعب الصومالي وسنواصل العمل عن كثب مع حكومة الصومال الاتحادية والزملاء أعضاء المجلس وجميع أصحاب المصلحة لتيسير إحلال السلام في البلد والمنطقة.

مواجهة هذا التهديد بأنفسهم - وإن لم يكن ذلك من دون دعم أو مساعدة - وهو أمر مستحيل من دون حل نزاعاتهم الداخلية التي طال أمدها واستعادة وحدة البلد. وينبغي للدول المجاورة للصومال تقديم دعم أساسي قوي لتلك العمليات تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والجماعات الإقليمية الأخرى.

وفي الوقت نفسه، وفي ظل الانقسام الداخلي المستمر في الصومال، من غير المقبول أن تواصل القوى الخارجية استخدام وجودها شبه العسكري في البلد لتحقيق أغراض أنانية، مستفيدة من الموقع الجغرافي الفريد للبلد، وهو الأمر الذي يزيد من عسكرة القرن الأفريقي. ونحن لا ننظر إلى الإعفاءات الواسعة النطاق الأخيرة من حظر الأسلحة على أنها امتياز، بل على أنها أداة محددة للمساعدة في القضاء على التهديدات التي نشترك في مواجهتها. ونؤمن بأهمية ضمان ظروف متساوية وعادلة للجميع والحفاظ على أقصى قدر من الشفافية، بما في ذلك ما يتعلق بالإمدادات المقدمة لضمان سلامة وأمن الوجود شبه العسكري الأجنبي في الصومال.

ونأمل أن ترفض شعوب القارة الأفريقية رفضاً قاطعاً أي نكوص إلى العقلية الاستعمارية. فهذه الظاهرة المؤسفة، وليس الاهتمام الحقيقي بالسلام، هي التي تفسر عدم رغبة عدد من أعضاء مجلس الأمن في استبعاد المسائل المتعلقة بالعلاقات الثنائية بين جيبوتي وإريتريا من جدول الأعمال المتعلق بالحالة في الصومال. ونود أن نعتقد أن هذين البلدين سيواصلان، بعد أن عانوا من أزمات مختلفة، المضي قدماً بحكمة وأناة على طريق الحوار والتقارب. وهذا هو الخيار الصحيح الوحيد الذي تحترمه روسيا.

لا يزال يساورنا القلق إزاء النهج المتناقض تجاه حركة الشباب، والذي يطمس تركيز الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. فما من أحد يشك أو يجادل في الطابع الخطير حقاً لذلك الكيان وانتسابه إلى تنظيم داعش وتنظيم القاعدة. ومع ذلك، لسبب ما، لا تزال الحركة غير مدرجة في قوائم اللجان المنشأة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) على التوالي. ونرى أن القرار

السيد دومبيني نديغنا (غابون) (تكلم بالفرنسية): امتنع بلدي عن التصويت على القرار ٢٦٦٢ (٢٠٢٢) المتخذ للتو، بشأن نظام الجزاءات في الصومال. فنظام الجزاءات في الصومال هو أحد أقدم نظم الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن. وفي ضوء التحديات التي يواجهها الصومال والتي تتطلب استجابة، من المهم أن نضع في اعتبارنا أن الجزاءات لا يُقصد بها أن تستمر إلى الأبد. فهي ليست غاية في حد ذاتها، بل هي أداة لصون السلام والأمن الدوليين.

وكما نعلم، فإن الصومال اليوم تقوده سلطات منتخبة ديمقراطياً، في أعقاب انتخاب الرئيس حسن شيخ محمود في ١٥ أيار/مايو، والذي أحرزت حكومته تقدماً كبيراً على مختلف الجبهات، بما في ذلك من خلال تعزيز المصالحة الوطنية وضمان الأمن في كامل أراضي البلد وتيسير الانتقال الأمني المدعوم دولياً وفقاً للخطة الانتقالية الصومالية وهيكل الأمن الوطني للبلد. ولذلك، من المهم أن يواصل المجتمع الدولي دعم جهود حكومة الصومال وسياساتها، لا سيما عندما يتعلق الأمر بإعادة الإعمار واستعادة سلطة الدولة ومكافحة التهديد الإرهابي الذي تشكله حركة الشباب.

السيدة إيفستينغفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار ٢٦٦٢ (٢٠٢٢)، الذي صاغته المملكة المتحدة، بشأن تمديد نظام الجزاءات المفروض على الصومال استناداً إلى معارضتنا لعدد من أحكامه. ومع ذلك، نود أن نؤكد أننا نرحب بالخطوة الجديدة التي أُخذت في القرار لتخفيف حظر الأسلحة. ونرى أنه من الضروري أن نثبت للبلدان الخاضعة لأنظمة الجزاءات أن مجلس الأمن يستجيب لطلباتها ذات الصلة المدعومة بالحاجة الملحة إلى تعزيز سلطة الدولة وقطاع الأمن الوطني.

لا تزال مكافحة الإرهاب مهمة بالغة الأهمية للصومال والمنطقة بأسرها، ولكن لن يتسنى تحقيقها حتى يتم تفكيك القدرات التدميرية لحركة الشباب. وفي حين أنه لا يوجد شك في أن الأطراف الفاعلة خارج المنطقة يمكنها تقديم مساهمة قيمة، فعلى المدى الطويل، وبغض النظر عن مدى صعوبة ذلك، يجب أن يتعلم الصوماليون

أكثر فتكا، وهو ما فعلناه بضمان أن ينص القرار على أن بعض الأصناف العسكرية المراد شراؤها تخضع لإجراء "عدم الاعتراض" والإلغاء التام لشرط الإخطار بالنسبة للأصناف الأخرى. وهناك الآن خريطة طريق واضحة لإعفاء الحكومة الاتحادية تماما من الحظر في المستقبل.

إن هناك الآن قدرة فعالة على إدارة الأسلحة والذخيرة، مقترنة بنقاط مرجعية واضحة وواقعية تتسق مع التقرير النهائي لفريق الخبراء وتقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ورسالة الأمين العام المؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر وتوصياته المقدمة عقب التقييم التقني الذي أجري في تموز/يوليه ٢٠٢٢ (S/2022/698). ونأمل أن يجري تتبع هذه المعدات والإمدادات العسكرية وتخزينها على نحو مناسب في وحداتها في الصومال لضمان عدم وقوع أي منها في أيدي الجماعات الإرهابية.

ونحث الأعضاء، ولا سيما المجموعة القادمة من الأعضاء المنتخبين في المجلس، على الوقوف إلى جانب الحكومة في مطالباتها بأن تؤدي كل خطوة تخطوها مباشرة وعلى الفور إلى رفع أي جزء من حظر الأسلحة يؤثر عليها سلبا. ولا يمكن أن يستمر الحظر الجزئي للأسلحة في الصومال إلى الأبد لأنه يأتي بنتائج عكسية ويؤثر سلبا على قدرة الحكومة الاتحادية على القضاء على التهديد الوجودي الذي تشكله حركة الشباب.

في الماضي، سعت كينيا إلى إدراج حركة الشباب في قائمة نظام الجزاءات المنشأ عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بما يعكس وضعها بوصفها جماعة موالية ومنتسبة لتنظيم القاعدة بصورة لا تقبل الجدل. وكنا نريد أن نضغط على الجماعة أكثر مما تسمح به الجزاءات المفروضة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) لأن حركة الشباب أُعتبرت بموجب ذلك القرار طرفا سياسيا مفسدا، وليس جماعة إرهابية دولية. وقد حد ذلك النهج من عمل الدول الأعضاء في سياق مكافحة تمويل حركة الشباب وتجنيدها لأعضاء واتجارها بالبشر، وفي زيادة أشكال الضغط الأخرى على الحركة. والأهم من ذلك، أننا أردنا من خلال

المتخذ اليوم يخطو خطوة خاطئة أخرى في ذلك الاتجاه لأنه يكرس على الورق فكرة أن حركة الشباب تندرج ضمن اختصاص اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)، والمسؤولة عن نظام الجزاءات المفروضة على الصومال. وهذا الأمر لا يأخذ في الحسبان المجموعة الكاملة لأراء دول المنطقة بشأن هذه المسألة.

**السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية):** يشكر الوفد الكيني المملكة المتحدة على قيادتها القديرة للمفاوضات بشأن القرار ٢٦٦٢ (٢٠٢٢)، المتخذ للتو. وقد صوتنا مؤيدين له لإظهار تأييدنا للتدابير الأكثر صرامة التي ينص عليها القرار ضد فرع تنظيم القاعدة في الصومال. ويتماشى تصويتنا مع شواغلنا الأمنية الخطيرة، فضلا عن شواغل المنطقة والمجتمع الدولي. ويمكننا أن نشعر ببعض الارتياح لأننا وافقنا، بوصفنا مجلس أمن، بعد ظهر اليوم على اتخاذ موقف أقوى معا للتصدي للإرهاب. وتتضافر جهودنا الآن مع جهود شعب الصومال الباسل، الذي يحتشد بعزم خلف رئيسه وحكومته لدرء تلك الجماعة لوحشيتها وتطرفها وانحرافها عن جميع المبادئ الأخلاقية التي يعتر بها الشعب.

ونفهم أن حكومة الصومال تسعى إلى الحصول على مزيد من الدعم من مجلس الأمن في كفاحها العادل، بما في ذلك إلغاء أجزاء حظر الأسلحة الذي يفرضه المجلس التي تؤثر على الحكومة بأي شكل من الأشكال. وهذا هو أيضا الموقف الذي يتخذه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي هذه الجولة من المفاوضات، لم يلق إلغاء الحظر دعما كافيا من أعضاء المجلس، ولكن ليس هناك شك في أن سلوك القوات الصومالية في ساحة المعركة وتصميم الحكومة سيؤديان إلى إلغاء الحظر في وقت قريب.

وبناء على ذلك، تفاوضت كينيا والأعضاء الأفارقة الآخرون في مجلس الأمن بقوة من أجل اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه. وقد كان لنا دور فعال في ضمان صياغة القرار ٢٦٦٢ (٢٠٢٢) بطريقة توضح أن العدو جماعة إرهابية، وهي حركة الشباب. ونجحنا في زيادة الضغط على الجماعة بتيسير حصول الحكومة الاتحادية على أسلحة

المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن حركة الشباب“. وتقدر كينيا الجهود التي بذلها القائم على الصياغة لإعادة تركيز موضوع هذا النظام بهذه الدقة والدعم الثابت الذي تلقاه.

أخيراً، يجب عدم السماح للجماعات المتطرفة، بما فيها حركة الشباب، باستخدام الدين لنشر الدعاية وتبرير العنف. ونرحب بالدعم الذي تلقيناه من الإمارات العربية المتحدة ودول أخرى لكي تنعكس هذه الصياغة في القرار.

في الختام، نعول على المجتمع الدولي لدعم حكومة الصومال في جهودها المتجددة لمواجهة خطاب حركة الشباب وعملياتها، وتؤكد كينيا من جديد احترامها لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية، ونوايا حسن الجوار لدينا.

**السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية):** إن موقف الصين من مسألة الجزاءات ثابت وواضح. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يستجيب لنداء البلدان الأفريقية وأن يوافق على مطالبها وأن يستعرض جميع الجزاءات المفروضة عليها أو يعدلها أو يرفعها من دون مزيد من التأخير. وفي الوقت نفسه، أكدت الصين دائماً أن الإعفاءات من نظم حظر الأسلحة يجب أن تحافظ على معايير موحدة.

ينص القرار ٢٦٦٢ (٢٠٢٢) المتخذ للتو على إعفاءات من حظر الأسلحة المفروض على الشركاء الثنائيين للصومال، الذي يختلف عن أنظمة جزاءات المجلس القائمة الأخرى. ويتعارض مع مبدأ الإنصاف وعدم التمييز، وعلاوة على ذلك، فإنه يفتقر إلى تدابير تنظيمية فعالة للأسلحة والذخائر المعفاة. وهذا لن يقوض مرجعية وأهداف نظم جزاءات المجلس فحسب، بل قد يؤدي أيضاً إلى انتشار الأسلحة ويشكل تهديداً للأمن الإقليمي.

وينبغي أيضاً أن يسير تخفيف الحظر المفروض على الأسلحة جنباً إلى جنب مع تعزيز التنظيم الفعال. ووفقاً للتقارير المقدمة من الأمانة العامة، من الواضح أن قدرة الحكومة الصومالية على إدارة الأسلحة والذخيرة غير كافية. فإدارة مستودع الأسلحة فوضوية، ولم يتم بناء أي مستودعات للذخيرة ويلزم تحسين الكفاءة المهنية لقوات

السعي إلى إدراجها في القائمة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) إلى توجيه رسالة لا لبس فيها إلى جميع الدول والشعوب، مفادها أن هذه الجماعة لا يمكن اعتبارها تشكيلاً سياسياً. فلا يمكن تقديم تنازلات لجماعة تتبنى رؤية فاشية معادية للإنسان وعنيفة بشكل متزايد للمستقبل الذي تريده للصومال ولمنطقتنا.

وقد رفض بعض أعضاء المجلس طلبنا لإدراج الحركة في القائمة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وأشاروا إلى ضرورة حماية الجهود الإنسانية من آثار أي إدراج في القائمة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) كسبب لذلك، نظراً لاستغلال الجماعة لإمدادات الأغذية وغيرها من الإمدادات الحيوية. ونتفق على أنه يجب اتخاذ كل خطوة لحماية الاستجابة الإنسانية بالنيابة عن شعب الصومال، الذي يعاني، شأنه شأن بقية شعوب منطقة القرن الأفريقي، من أسوأ موجة جفاف منذ عقود. غير أنه عندما طلبنا إعفاءات لأغراض إنسانية من خلال ذكر حركة الشباب في سياق القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، رفضت نفس البلدان ذلك، مما يجعلنا غير راضين عن شفافية العملية. ولكن من دواعي السرور أن الأمر الأهم هو مكافحة الإرهابيين في الصومال. وفي هذا الصدد، تبرهن الحكومة والشعب على أنهما لن يخررا وسعاً. والسبيل الوحيد للمضي قدماً بالنسبة لعناصر الجماعة الذين يسعون إلى تسوية وضعهم هو التراجع عن التطرف والاستسلام لرغبة شعب الصومال التي تجسدها حكومتهم.

وأود أن أسارع في هذا السياق إلى تأييد ملاحظة الاتحاد الروسي بشأن المعايير المزدوجة التي تُطبق ضد هذه الجماعة التابعة للقاعدة، وأشجع المجلس على توضيح نهجه إزاء الجماعات الإرهابية وجعله أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ بحيث تواجه جميعها نفس المعايير في نفس الوقت، مع إتاحة جميع الإعفاءات الإنسانية الواضحة اللازمة في النظم ذات الصلة.

من الواضح بالنسبة لنا أن القرار ٢٦٦٢ (٢٠٢٢) هدفه دعم الصومال وممارسة الضغط على حركة الشباب. وينعكس ذلك في البند الذي يعيد تسمية اللجنة لتصبح من الآن فصاعداً "لجنة مجلس الأمن

أعطي الكلمة لممثل الصومال.

**السيد عثمان (الصومال) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، يهنتكم وفد بلدي تهنئة حارة، سيدتي الرئيسة، ويهنئ بلدكم، غانا، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أشيد بسلفكم، الممثل الدائم لغابون، على إدارته الفعالة لأعمال المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ونحيط علماً بالقرار ٢٥٥١ (٢٠٢٠) الذي اتخذ للتو، والذي يجدد نظام الجزاءات المفروضة على الصومال. ونعرب عن استيائنا العميق من الطريقة التي سارت بها المفاوضات بشأن القرار المتخذ. وأود أن أشكر غابون وغانا على تصويتها معارضين تجديد الجزاءات المفروضة على الصومال. ونعزز بموقفهما الأفريقي ومواءمة تصويتها مع موقف الاتحاد الأفريقي.

لقد بدأ المجلس حظر توريد الأسلحة قبل ثلاثة عقود لإنهاء الحرب الأهلية في الصومال في تسعينات القرن الماضي إبان انهيار النظام. ولدى الصومال اليوم حكومة منتخبة ديمقراطياً، تعهدت بحماية شعبها والدفاع عن أراضيها.

وفي ذلك السياق، تسجل الحكومة الصومالية مرة أخرى في المحضر سعيها إلى رفع حظر توريد الأسلحة المفروض على حكومتها منذ عام ١٩٩٢. فحظر الأسلحة المفروض على الصومال، وهو أطول نظام جزاءات للأمم المتحدة بأوسع ولاية، يعوق جهودنا الرامية إلى إعادة بناء قوات أمننا الوطني وقدرتنا على التصدي على النحو الواجب لخطر الخوارج، المعروفين سابقاً باسم حركة الشباب. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على النقاط التالية.

أولاً، إن لحكومة الصومال الاتحادية، بوصفها دولة ذات سيادة، الحق الطبيعي في تعزيز أمنها وحماية سكانها من الجماعات المتطرفة العنيفة. وقد نفذنا بالكامل استراتيجية الأسلحة والذخيرة بطريقة شاملة. ونجحت الاستراتيجية الوطنية للأسلحة والذخيرة في توجيه إدارة الأسلحة والذخائر، بما في ذلك إنشاء الأطر الوطنية ذات الصلة.

الأمن. ووفقاً لتقرير فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات، فإن التجارة غير المشروعة في الأسلحة والاتجار بها في الصومال منتشران، لدرجة أن السلطات لا تعاقب على جريمة التهريب.

ولذلك، فإن الصومال، من الناحية الموضوعية، ليس في وضع يسمح بتخفيف الجزاءات. ونأمل أن تتخذ الحكومة الصومالية تدابير لتعزيز قدرتها بفعالية على إدارة الأسلحة والذخيرة ومنع وقوع الأسلحة التي يستتئها المجلس من الحظر في أيدي المنظمات الإرهابية. وبالنظر إلى أن الصياغات ذات الصلة في القرار ٢٦٦٢ (٢٠٢٢) لا تعبر عن واقع البلد المعني وبسبب النهج الانتقائي والمعايير المزدوجة بشأن مسألة الإعفاءات من حظر الأسلحة، اضطرت الصين للامتناع عن التصويت على القرار.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة غانا.

امتنت غانا عن التصويت على القرار ٢٦٦٢ (٢٠٢٢) لأننا كنا نرغب في أن نرى الرفع الكامل لحظر الأسلحة بما يتماشى مع توقعات الحكومة الصومالية. ونعتقد أن الرفع الكامل لحظر الأسلحة يصب في مصلحة الحكومة على أفضل وجه. فمن شأن حصول الحكومة الصومالية على الأسلحة والذخيرة المناسبة أن يمكن الجيش الوطني الصومالي من القتال بفعالية ضد حركة الشباب وتحسين الحالة الأمنية في البلد، لا سيما وأن بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال تقلص قواتها على أرض الواقع وستسلم الولاية الأمنية للبلد إلى الجيش الوطني الصومالي في نهاية المطاف.

ونسلم بأن القرار ينص على رفع منهجي لحظر الأسلحة. ويحدونا الأمل في أن يُرفع الحظر المفروض على الأسلحة في نهاية المطاف لتمكين الصومال من التعامل بفعالية مع الحالة الأمنية في البلد. ونوصي كذلك بمعالجة مسألة إريتريا - جيبوتي خارج نطاق هذا القرار.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة للمجلس.

ثالثاً، لم يقتصر الأمر على استمرار انتهاك حظر الأسلحة المفروض على الصومال، كما ورد في التقرير، بل إن حظر الفحم الذي فرضه المجلس يُنتَهَك كذلك بشكل منتظم، كما يتضح من الحالة المتعلقة بالسفينة MV FOX، التي أفرج فيها عن السفينة وطاقمها على الرغم من الأدلة الدامغة والساحقة التي قدمتها حكومة الصومال الاتحادية. إننا ننثني على الحكومة العمانية لضبطها السفينة المذكورة أعلاه في ميناء صلالة في عمان على الرغم من الصعوبات المتعلقة بشفافية عملية الملاحقة القضائية للشبكات الإجرامية الضالعة في الاتجار غير المشروع. وسنواصل انخراطنا النشط مع السلطات العمانية، ونعول على تعاونها في اتباع المبادئ التوجيهية لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة في إعادة الفحم المصادر إلى مالكة الشرعي، حكومة الصومال الاتحادية.

إن الشعب الصومالي، الذي يقاتل في مناطق كثيرة في الصومال، يسأل المجلس لماذا صوت مرة أخرى مؤيداً هذا القرار على الرغم من القتال المكثف ضد الجماعة الإرهابية. ويسأل ضحايا الجماعة الإرهابية كذلك كل عضو في المجلس في هذه القاعة لماذا يشكل رفع حظر الأسلحة المفروض على الصومال تهديداً للسلم والأمن الدوليين، بينما نرى ونشهد تسليح بلدان أخرى للدفاع عن أراضيها وشعبها على أساس يومي. وقد حالت تلك المعايير المزدوجة غير العادلة وغير المنصفة دون حصول حكومة الصومال بصورة قانونية على معدات عسكرية فتاكة لإعادة بناء جيشها الوطني لعقود من دون الحاجة إلى الاعتماد إلى أجل غير مسمى على قوات خارجية لأمن بلدنا.

غير أن الشعب الصومالي انتفض ضد طغيان الجماعة الإرهابية. إننا لن ننتظر بعد الآن تعازي المجلس وتعاطفه مع هجوم إرهابي آخر يسفر عن سقوط مئات الضحايا. وسيستمر الصوماليون في المقاومة بالسلاح ومن دون سلاح في جميع مناطق الصومال ضد الفكر المتطرف العنيف حتى يتحقق نصر حاسم إن شاء الله.

وفي الختام، من الواضح أن حظر الأسلحة المفروض على الصومال لن يساعد على بناء قوات أمن وطنية صومالية مجهزة

ثانياً، بعد أن أعلن الرئيس حسن شيخ محمود الحرب على الخوارج، ألحق جيشنا الوطني والسكان المحليون خسائر فادحة بالجماعة وأتباعها واستعادوا منها العديد من القرى والبلدات، غير أنه لا تزال هناك تحديات في تعزيز المكاسب العملية، لا سيما في المنطقة المحررة.

وبالإضافة إلى ذلك، وكما يعلم جميع أعضاء المجلس، طلبت حكومة الصومال الاتحادية تمديداً للموعد النهائي المحدد في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر لتسلم بعض قواعد العمليات المتقدمة من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال. وفي الأشهر الأربعة الماضية، انخرطت قوات الجيش الوطني الصومالي في عمليات هجومية مستمرة ضد الخوارج واستهلكت جزءاً كبيراً من أسلحتها. ومع تجديد الجزاءات المفروضة على الصومال، تصبح حالة التسلح غير مستدامة. وقد أجبر هذا التحدي وغيره من التطورات الجديدة الحكومة على طلب تمديد فيما يتعلق ببدء المرحلة الأولى من خطة الانتقال الصومالية. ولذلك، فإن خطة الانتقال الصومالية المتفق عليها لن تتجح إذا لم تتم إعادة هيكلة الدعم الدولي اللازم على النحو السليم وإتاحته مع المواءمة المناسبة مع الحقائق في الميدان، بما في ذلك الاستثمار في المشاريع السريعة الأثر وإعادة إقامة الحكم المحلي في المناطق المستعادة.

إن الحالة الراهنة لاختلال توازن قدرات التسلح بين قواتنا الوطنية والجماعات الإرهابية نتيجة مباشرة لحظر توريد الأسلحة الذي يفرضه المجلس. وأيدينا مقيدة بالقتال ضد العدو الذي لا يرحم في هذا الوقت الأكثر حرجاً. ويدعو البيان الصادر في تموز/يوليه عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى الرفع العاجل لحظر الأسلحة المفروض على الصومال. وفي ذلك الصدد، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر بجدية في طلب الاتحاد الأفريقي، كمسألة ذات أهمية قصوى، حتى يكون الجيش الوطني الصومالي مجهزاً بما فيه الكفاية من حيث القدرة الفتاكة، على النحو الوارد في مفهوم العمليات لإلحاق الهزيمة بالخوارج وتمهيد الطريق للخروج الناجح لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية بحلول عام ٢٠٢٤.

تجهيزا جيدا وقادرة على حماية شعبها وأراضيها. ونتيجة لذلك، من الواضح كذلك أن خطة الانتقال الصومالية والخروج الناجح لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية من الصومال لن يتما في إطار الجدول الزمني المتفق عليه. والأمر المؤكد، في رأينا، هو أن هناك فرصة صغيرة للصومال وجيرانه وأصدقائه الدوليين لأن ينجحوا انجازا تاما إلى أولوية حكومة الصومال الاتحادية المتمثلة في هزيمة الجماعة الإرهابية عبر الوطنية بشكل نهائي، على النحو الذي أعلنه الرئيس حسن شيخ محمود وأيده الاتحاد الأفريقي. وليس ثمة شك في أن الجماعة الإرهابية عبر الوطنية ستواصل زيادة قوتها عن طريق العنف ما لم نعمل معا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لتوفير دعم وتعاون أقوى لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

ومرة أخرى نشكر من لم يصوتوا تأييدا لهذا القرار ونحث الذين صوتوا تأييدا له على إعادة النظر في مواقفهم. وسأختم بالاعتباس: "لا يكفي أن نبذل قصارى جهدنا؛ ففي بعض الأحيان يجب علينا أن نفعل ما هو مطلوب".

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٠/١٥.